المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 17 أيـار 2025
No.17 May 2025

التعليم والتحول الديمقراطي في العراق دراسة ميدانية للمدارس الثانوية في مدينة الديوانية

أ. د. علي جواد وتوت
كلية الآدب/ جامعة القادسية
witwit.ali@qu.edu.iq
م. م. حسين مطر وناس
وزارة التربية/ تربية محافظة الديوانية
hussein.motter@qu.edu.iq

ملخص البحث

سَعى الباحثان خِلال البحث الحالي استقصاء العلاقة بين التعليم الثانوي (الحكومي والاهلي في مدينة الديوانية)، ومَسار عملية التحول الديمقراطي في العراق، وقد تمثلت تساؤلات البحث بالآتي: ما علاقة التعليم الثانوي بعملية التحول الديمقراطي؟ وهل التعليم الثانوي في العراق القدرة على ترسيخ الثقافة الديمقراطية في المجتمع؟ وما المقصود بالتحول الديمقراطي أصلاً؟ وما مؤشراته؟ وما مدى مساهمة التعليم في دعم عملية التحول الديمقراطي؟ وغَيرها من التَساؤلات. وَهدف البحث الى لتوضيح العلاقة بين التعليم الثانوي وعملية التحول الديمقراطي. وَيعد البَحث الحالي من البحوث الوَصفية التَحليلية، استَخدم فيه الباحِثان مَنهج المَسح الاجتماعي، عبر إعداد استمارة استبيانيه وزعّت على عَينة مكَونة من (160) من المدرسين والمدرسات في المدارس الثانوية في مدينة الديوانية الذين يدرسون طلبة التعليم الثانوي (الثانويات الحكومية والاهلية) في مدينة الديوانية. وكانت أهم النَتائج التي اظهرتها بيانات البحث، هي:

1) لا يتم تدريس المبادئ الديمقراطية في المناهج الدراسية للتعليم الثانوي.
2) عدم ملائمة بيئة التعليم الثانوي لتعليم قيم ومبادئ الديمقراطية.
3) رأى غالبية المبحوثين أن التعليم الثانوي لا يساعد في خلق ثقافة سياسية ديمقراطية.
4) رأى غالبية المبحوثين أن مخرجات التعليم الثانوي غير ملائمة لعملية التحول الديمقراطي.

الكلمات المفتاحية: التعليم، التحول الديمقراطي، المدارس الثانوية، العراق

Education and Democratic Transformation - A field study of secondary schools in the city of Diwaniyah

Prof. Dr. Ali Jawad Witwit
University of Al-Qadisiyah
witwit.ali@qu.edu.iq
A. L Hussein Motter Wanas
Diwaniyah Governorate Education
hussein.motter@qu.edu.iq

Abstract:

In this study, the researchers sought to investigate the relationship between secondary education (public and private in the city of Diwaniyah) and the course of the democratic transition process in Iraq. The research questions were as follows: What is the relationship between secondary education and the democratic transition process? Does secondary education in Iraq have the capacity to consolidate a democratic culture in society? What is meant by democratic transition originally? What are its indicators? To what extent does education contribute to supporting the democratic transition process? And other questions. The current research is a descriptive analytical study. The researchers used the social survey method, preparing a questionnaire distributed to a sample of (160) male and female teachers in secondary schools in the city of Diwaniyah

who teach secondary school students (public and private secondary schools). The research aimed to clarify the relationship between secondary education and the democratic transition process.

The most important results shown by the research data were:

1) Democratic principles are not taught in secondary school curricula.

2) The secondary school environment is not suitable for teaching democratic values and principles.

3) Secondary education does not help create a democratic political culture.

4) Secondary school outcomes are not suitable for the democratic transition process.

Keywords: Education, Democratic Transition, Secondary Schools, Iraq.

المبحث الاول
الإطار العام للبحث

أولاً: عناصر البحث

1) مشكلة البحث

لا تزال عملية التحول الديمقراطي في العراق تُعاني من التعثر رغم مرور أكْثر من عقدَين على إسقاط النظام الدكتاتوري، والتَحول السياسي في البلد، وذلك بفعل تراكمات تاريخية ومؤسسية وثقافية. وفي خِضم هذا الواقع يُطرَح التعليم، ولا سيما مرحلته الثانوية، كَأحد الادوات المهمة القادرة على إحْداث تَحول في وعي الطلبة وسلوكهم الاجتماعي والثقافي والسياسي. لكن ما يشير إليه الواقِع العراقي الحالي، هو وجود فجوة واضحة بين خِطاب التعليم الثانوي (الحكومي والأهلي) وبين ما يتم ترسيخه فعلياً داخل المدارس الثانوية من سلوكيات وقيم. فأساليب التدريس والمناهج الدراسية، والبيئة المدرسية بشكل عام، لا تزال غالباً أسيرة لثقافة تَقليدية سلبية تميل الى الامتثال والتلقين والطاعة بدلاً من تعزيز قيم المشاركة والحوار والمساءلة، والتعددية.

2) أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية موضوعه، فموضوعه يربط بين قضايا مركزية تتمثل في بناء دولة عراقية حديثة، وإصلاح التعليم وترسيخ الديمقراطية. إذْ يعد التعليم أحد أبرز آليات تشكيل الوعي السياسي، وبالتالي فإن فهم دوره في دعم التحول الديمقراطي يُعد ضرورة علمية ومجتمعية في آنٍ واحد. فضلاً عن رفد الأدبيات السُوسيولوجية والتربوية بتحليل للعلاقة بين التعليم والديمقراطية في السياق العراقي، وهو موضوع لم ينل ما يستَحق من اهتمام بحثي مُتخصص.

3) هدف البحث

هدف البحث الى توضيح العلاقة بين التعليم الثانوي وعملية التحول الديمقراطي.

ثانياً: تحديد المفاهيم

أ: التعليم **Education**

يعرف التعليم بانه تدريب الفرد لاكتساب المواقف والمهارات المرغوبة، عبر الفهم والمعرفة التي تمكن الفرد على ان يكون نقديا في تفكيره حول القضايا المختلفة في الحياة، وبذلك يُعدُّ التعليم تجربة أو فعل له تأثير تكويني على الشخصية أو العقل أو القدرة الجسدية للفرد، كما انه العملية التي يتم من خلالها نقل المعايير الخاصة بالمجتمع وقيمه المتراكمة ومهاراته من جيل إلى آخر[1]. وفي تعريف آخر، يعرف التعليم بانه تصميم مقصود ومنظم للخبرات، التي تساعد المتعلم على تحقيق التغير المرغوب فيه بالأداء[2].

---

[1] آمال كزيز، اقتصاديات التربية واتجاهات التعليم، الجزائر، المركز الديمقراطي العربي، 2022. ص11.

[2] محمد محمود الحيلة، تكنلوجيا التعليم بين النظرية والتطبيق، الاردن، الميسرة للنشر والتوزيع، ط2، 2000، ص81.

ولقد ذهب **جون ديوي J. Dewey** إلى أن عملية التعليم ليست عملية اعداد المتعلم للمستقبل فقط، بل انها عملية حياة، ودافع جون دوي في هذا الصدد، هو نظرته الانسانية للمتعلم، تلك النظرة غير القابلة للتساهل، في اعتبار حياة الانسان المتعلم في مرحلة من المراحل، هي وسيلة لغاية أخرى[3].

في حين رأى **جيمس كولمان J. S. Coleman** ان التعليم هو المفتاح لكل مجالات الحياة الاخرى، فالنظام التعليمي هو المحور لكل الجوانب[4]. فالتعليم يقوم بتكوين شخصية الفرد، التي يتشكل سلوكها وفقاً للقيم والمبادئ، فالتعليم عملية توافق وتكيف، والقيم والمبادئ هما من يحددان ذلك التكيف والتوافق. اما الوعي بالقيم الديمقراطية وثقافتها، لا يأتي للإنسان الا بعد الثقافة والعلم، وهنا تتضح العلاقة بين السلوك الديمقراطي والوعي لمجتمع ما، وبين المستوى الثقافي والتعليمي الذي بلغه المجتمع[5].

وتجدر الاشارة إلى ان للتعليم دوراً بارزاً في غرس هذه القيم الايجابية في النشء الجديد والتي تخلق لديهم مميزات الانسان العصري القادر على الابتكار. وهو ما يتوافق مع اركان التعليم المعتمدة من قبل منظمة اليونسكو، وتتمثل بـ(تعلم المعرفة، تعلم الانجاز، تعلم العيش معاً)[6].

ب: التحول الديمقراطي **Democratic transformation**

يرى **صامويل هنتنغتون Samuel P. Huntington** أن التحول الديمقراطي بانه الانتقال، من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، ويحدث في فترة زمنية محددة، بحيث تكون الغلبة لحركات الانتقال خلال الفترة الزمنية ذاتها[7].

ان ما يميز نظام الحكم الديمقراطي عن نظام الحكم غير الديمقراطي معيار كيفية الوصول إلى السلطة من جانب والمُمارسات التي تجعل مِن الحكام مَسؤولين عن أفعالهم[8]. فالتحول الديمقراطي يعني الانتقال من نظام الحكم السلطوي بكافة أشكاله إلى نظام حكم يعتمد على الانتخابات كوسيلة لتبادل السلطة، وكبديل عن الحكم السلطوي وانتهاك الدستور والقوانين[9]. أو هو وفقاً لما يقوله كاميرون هدسن هو عملية ممارسة السلطة باقل تعسف واستثناء للآخرين[10].

ويرى **ألبرتو أودونيل A. O'Donnell** أن الانتقال الديمقراطي يعني المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي ونظام سياسي اخر، واعقاب عملية الانتقال أو اثنائها يجري تدعيم النظام الجديد، وهذه العملية تنتهي بمُجرد تأسيس النظام الجَديد، وبهذا فعملية الانتقال لا تحسم في الغالب شكل النظام النهائي، فهي من الممكن ان تؤدي إلى تفكيك النظام السلطوي، واقامة شكل معين من الديمقراطية، لكن من الممكن أيضاً، العودة إلى الحكم السلطوي[11].

ج: المدارس الثانوية **Secondary Schools**

تعني المدرسة مكان التدريس وتقديم العلم والمعرفة والمعلومات والمهارات الحركية والحسّية والقيم الوجدانية عبر مناهج ومقررات ومحتويات[12]. فهي تدل على التعليم الذ يمتد من الحضانة إلى قمة هيكل

---

[3] جون دوي، المدرسة والمجتمع، ترجمة، احمد حسن الرحيم واخرون، بغداد، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، 1978. ص16.

[4] ثناء فؤاد عبد الله، اليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص331.

[5] احمد ذيبان الربيع، السلوك الديمقراطي في ضوء التجربة الاردنية، عمان، المكتبة الوطنية للطباعة والنشر، 1992، ص34.

[6] كريستوف فولف، أنثروبولوجيا التعليم: التعليم من منظور جديد، ترجمة موفق على السقار، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2012، ص153.

[7] صامويل هانتغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، القاهرة، دار سعادة الصباح للنشر، 1993، ص64.

[8] ثناء فؤاد عبد الله، اليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، مصدر سابق، ص17.

[9] برهان غليون، بيان من اجل الديمقراطية، بيروت، المركز الثقافي العربي للنشر، ط6، 2006، ص172.

[10] محمد عبد المزة خوان، التحول الديمقراطي في العراق، جامعة القادسية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الاول، المجلد السادس، 2015، ص163.

[11] تاكيس س. باباس، الشعبوية والديمقراطية الليبرالية: تحليل نظري مقارن، ترجمة عمورية سلطاني، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2021، ص421.

[12] جميل حمادي، سوسيولوجيا التربية، المغرب (تطوان)، منشورات حمداوي الثقافية، 2018، ص49.

النظام التعليمي الذي يتضمن المَدارس والمَعاهد والجامعات[13]. ان المدرسة تحتوي على اربعة عناصر اساسية، المدرس ومهمته التدريب والتدريس، والدرس أو المنهج، ايصال المعرفة إلى المتعلم، والدارس، الذي يَتقبل المعرفة، وقاعة الدرس التي يتكون ويتدرب فيها المتعلم. وتشير ايضاً، إلى أي مكان يتم فيه تعليم الطلبة مهارات محددة بعينها، وبرامج تدريب، وانماط وطرق حياتية حديثة[14].

اما المدرسة في البعد السوسيولوجي، فهي بيئة اجتماعية معقدة، تشكل نقطة تقاطع لمجموعة من النشاطات الاجتماعية الواسعة للإفراد، ولها القدرة على دمجهم في العديد من مجلات الحياة وتنظيم نشاطاتهم، فهي تشكل نظاماً اجتماعياً بالغ التعقيد[15].

وتعد المدرسة البيئة الاجتماعية الثانية المسؤولة عن احتضان الطفل بعد الاسرة، فهو يقضي فيها اغلب اوقاته، ويتلقى فيها التربية والعلوم والمعرفة، وتساعد على تكوين شخصية التلميذ سلبا وايجابا[16].

ان الدراسة الثانوية هي مرحلة الدراسة ما بعد التعليم الأساسي (الابتدائي)، وهي التي تسبق التعليم الجامعي عادة. وتنتهي كل مرحلة من مراحل التعليم الثانوي بشهادة نجاح أو اجتياز تعطي الحق لحاملها الانتقال إلى المرحلة الدراسية الثانية بعد اجتياز الامتحانات الوزارية العامة (البكالوريا). وبذلك فان الدراسة الثانوية في العراق تمثل الدراسة المتوسطة والاعدادية.

المبحث الثاني

العلاقة بين التعليم والتحول الديمقراطي

تُعد العلاقة بين التعليم والتحول الديمقراطي من الموضوعات الجوهرية في دراسات التنمية السياسية، حيث يشكّل التعليم أحد الركائز الأساسية التي تسهم في ترسيخ قيم الديمقراطية وتعزيز المشاركة المجتمعية الواعية. وقد تناولت الأدبيات الكلاسيكية والمعاصرة هذا الارتباط من زوايا متعددة، أبرزها ما قدّمه سيمور مارتن ليبست **S. M. Lipset** الذي اعتبر التعليم أداة محورية في إنجاح عملية التحول الديمقراطي عبر دعم الاستقرار السياسي وتكوين ثقافة مدنية ديمقراطية. وفي سياق فهم هذه العلاقة، يُقدِّم هذا المبحث قراءة في نظرية ليبست، مع التوقف عند أبرز مؤشرات التحول الديمقراطي المعتمدة دولياً، فضلا عن الاشارة الى مدخلات التعليم في العراق.

أولاً: نظرية سيمور مارتن ليبست **S. M. Lipset**

تُعدّ أطروحة سيمور ليبست (1959) من أبرز الإسهامات النظرية في فهم العلاقة بين التعليم والديمقراطية، حيث انطلق من فرضية مركزية مفادها أن التعليم يشكّل إحدى الدعائم الأساسية للتحول الديمقراطي واستقراره[17]. ويؤكد ليبست أن التعليم لا يُنمّي القدرات المعرفية للأفراد فحسب، بل يُعزز من وعيهم السياسي، ويُسهم في ترسيخ ثقافة التسامح وتقبّل الآخر، وهي قيم جوهرية في النظم الديمقراطية. كما يرى أن ارتفاع مستويات التعليم يرتبط إيجابياً بتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى وزيادة معدلات المشاركة السياسية، الأمر الذي يُعدّ مؤشراً حيوياً على استقرار الأنظمة الديمقراطية[18]. وبهذا المعنى، يصبح التعليم مدخلاً استراتيجياً في عملية التغيير السياسي والاجتماعي.

ثانياً: مؤشرات التحول الديمقراطي

يقاس التحول الديمقراطي عبر مجموعة من المؤشرات التي طوّرتها مؤسسات بحثية دولية ومراكز لقياس جودة الحكم. ومن أبرز هذه المؤشرات الاتي:

- **الانتخابات التنافسية والنزيهة.**
- **الضمانات القانونية لحقوق الإنسان والحريات العامة،**

---

[13] احمد علي الحاج محمد، علم الاجتماع التربوي المعاصر، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012، ص141.

[14] مي شبر، رحلتي مع التربية والتعليم، عمان، الصايل للطباعة والنشر، 2012، ص49.

[15] علي اسعد وطفة وعلي جاسم الشهاب، علم الاجتماع المدرسي: بنيوية الظاهرة المدرسية ووظيفتها الاجتماعية، بيروت، 2003، ص15.

[16] رشيد حميد زغير ويوسف محمد صالح، الانحراف والصحة النفسية، عمان، دار الثقافة للنشر، 2010، ص39.

[17] Samuel P. Hunting, foreword Francis Fukuyama, political order in changing societies, United states of America, copyright by Yale University, 1968, p32.

[18] Samuel P. Hunting, foreword Francis Fukuyama, Ibid p P33.

- **سيادة القانون واستقلال القضاء،**
- **حرية الإعلام والتعددية السياسية،**
- **المشاركة المجتمعية والتمثيل السياسي.**

ثالثاً: مدخلات التعليم في العراق وتحليل واقعها

يمثّل النظام التعليمي في العراق حالة فريدة من التحدي والتقاطع مع مسار التحول الديمقراطي. فعلى الرغم من امتلاك البلاد لإرثٍ تعليميٍ عريق، إلا أن عقوداً من الصراعات السياسية والعسكرية، وتدهور البنى التحتية، أضعفت من دور التعليم في بناء المواطن الديمقراطي. ويواجه التعليم العراقي اليوم تحديات جوهرية تتعلق بمستوى المناهج، ضعف الاستثمار في المعلمين، غياب التربية المدنية، فضلاً عن الفجوة بين المخرجات التعليمية وسوق العمل تُضعف من فاعلية النظام في تعزيز الوعي السياسي والمواطنة النشطة. من هنا، فإن إعادة هيكلة التعليم بما يُراعي مفاهيم الحرية، وحقوق الإنسان، والتفكير النقدي، تُعدّ خطوة ضرورية لتعزيز فرص التحول الديمقراطي الحقيقي في العراق. وتقوم عملية التعليم Process Teaching عادةً على أركان أو عناصر أربعة، هي:

المعلم Teacher **والمتعلم أو الطالب** Student **والمنهج التعليمي** Teaching Curriculum **وإدارة مؤسسات التعليم** Management of educational institutions.

المبحث الثالث

نوع البحث ومنهج البحث ومجالاته وعينة البحث

أولاً: نوع البحث

يعد هذا البحث وصفياً لأنه امتثل الى خصائص البحث الوصفي التحليلي، التي تتضمن وصف وتحليل وقائع وحقائق محددة ومترابطة لمجموعة من الاحداث والاوضاع، ويقوم باستخلاص وتفسير الدلالات لإصدار تعميمات حولها عبر استعمال الكلام النظري او الاحصاء، وتحليله بالنظر فيما وراء البيانات والمعلومات المتوافرة بحثاً عن مغزى ودلالة[19].

ثانياً: مجالات البحث

1- المجال البشري: وتحدد بأعضاء الهيئة التدريسية في المدارس الثانوية الحكومية والاهلية الواقعة ضمن مركز مدينة الديوانية.

2- المجال المكاني: وتمثّل بمدينة الديوانية مركز محافظة الديوانية التي تعد احدى مُحافظات الفرات الاوسط في العراق.

3- المجال الزماني: امتد للمدة الزمنية ما بين (2/9 /2025 إلى 2025/3/22).

ثالثاً: تحديد مجتمع البحث والعينة

اختار الباحثان أعضاء الهيئة التدريسية للمدارس الثانوية الحكومية والاهلية في مدينة الديوانية كمجتمع للبحث، وذلك لأنهم الأكثر وعياً وإدراكاً بما يحدث في المدارس الثانوية، والأكثر قرباً من واقعها، والذين يصل عددهم بحسب احصائيات تربية محافظة الديوانية الى (1,562) مُدرّس ومُدرّسة،

لما كان مجتمع البحث ممثّلاً بأعضاء الهيئة التدريسية (من المُدرسّات والمُدرّسين في المدارس الثانوية الحكومية والأهلية) معلوم العدد، إذ بلغ عدد (1562) مُدرّسة ومُدرّس فقد لجأ الباحثان إلى اختيار نسبة مئوية كعينة منهم ممثلة لمجتمع البحث. ويشير الخبراء بهذا المجال إلى أن نسب (5 %) وما زاد، عادة تكون ممثلة للمُجتمع المعلوم[20]. وقد اعتمد الباحثان نسبة (10 %) كعينة من مجتمع البحث الحالي. وعليه فقد بلغت نسبة (10 %) ما مقداره (156.2)، ولأغراض إحصائية فقد تم تقريب عدد أفراد العينة إلى (160) مُدرسّة ومُدرّس.

رابعاً: اداة جمع المعلومات

---

(19) احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، 1993، ص104.

(20) المصدر نفسه، ص100.

لغرض تحقيق اهداف البحث والاجابة عن تساؤلاته المطروحة تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات، والذي يعد من اكثر ادوات جمع المعلومات العلمية أهمية وأوسعها انتشاراً بين العلماء والباحثين. فالاستبيان أحد وسائل البحث العلمي الذي يعتمد على استنطاق المبحوثين بالبحث من اجل الحصول على معلومات او بيانات تتعلق بأحوال الناس او اتجاهاتهم او ميولهم او دوافعهم[21].

خامساً: الوسائل الاحصائية

لقد تم استخدام الوسائل الاحصائية التالية (**النسبة المئوية لمعرفة القيمة النسبية لإجابات المبحوثين والوسط الحسابي لحساب الفئات العمرية للمبحوثين**) في البحث الحالي.

سادساً: فرضيات البحث

1) **إنّ هناك فرقاً إحصائياً بين الذكور والإناث والاهتمام بالسياسة.**
2) **إنّ هناك فرقاً إحصائياً بين التحصيل الدراسي والاهتمام بالسياسة.**
3) **إنّ هناك فرقاً إحصائياً بين التحصيل الدراسي والنظرة إذا ما كان التعليم الثانوي يساعد في بناء ثقافة ديمقراطية.**
4) **إنّ هناك فرقاً إحصائياً بين مقدار الدخل الشهري والنظرة إذا ما كانت بيئة التعليم الثانوي ملائمة للديمقراطية.**

المبحث الرابع
النتائج ومناقشتها

أولاً: الخَصائِص الاساسية للمبحوثين وَمناقشتها

جدول (1)
يبين توزيع وحدات العينة حسب الجنس والعمر

الجنس / فئة العمر	الذكور		الاناث		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
26-22	4	2,5	3	1,9	7	4,4
31-27	10	6,3	19	11,9	29	18,1
36-32	15	9,3	11	6,9	26	16,2
41-37	12	7,5	15	9,4	27	16,9
46-42	14	8,7	21	13,1	35	21,9
51-47	6	3,7	9	5,6	15	9,3
56-52	3	1,8	7	4,4	10	6,2
61-57	2	1,3	5	3,1	7	4,4
66-62	2	1,3	صفر	صفر	2	1,3
71-67	2	1,3	صفر	صفر	2	1,3
المجموع	70	43,7	90	56,3	160	100
الوسط الحسابي للفئات العمرية	**40,3**					
الانحراف المعياري	9,8					

يبين الجدول (1) عدد أعضاء الهيئة التدريسية في المدارس الثانوية حسب النوع والعمر، اذ قسم الجدول الى عشر فئات عمرية، وبلغت نسبة الذكور (43,7%) بواقع (70) مبحوثاً، بالمقابل بلغت نسبة الاناث (56,3%) بواقع (90) مبحوثاً، وبلغ اعلى تكرار للمبحوثين في الفئة الخامسة بنسبة (21,9%) وبواقع (35) مبحوثاً. واعلى نسبة للذكور في الفئة الثالثة والتي بلغت (9,3%) واقلها في الفئة الثامنة والتاسعة

[21] جودت عزت عطوي، اساليب البحث العلمي مفاهيمه وادواته وطرقه الاحصائية، عمان، دار الثقافة للنشر، ط4، 2011، ص99.

والعاشرة بنسبة (1,3%) لكل فئة على التوالي، اما الاناث من اعضاء الهيئة التدريسية فقد بلغ اعلى تكرار لهنّ ضمن الفئة الخامسة بنسبة (13,1%) بواقع (21) مبحوثاً، ولم يسجل أي تكرار للإناث في الفئتين التاسعة والعاشرة.

إن ارتفاع نسبة الإناث كتدريسيات في المدارس الثانوية تشير الى واقع المدارس الثانوية في مدينة الديوانية، ومن المرجح أن يكون سبب هذا الارتفاع الى طبيعة المدارس الثانوية الخاصة بالبنات، فالكثير من تلك الثانويات لم يجري شطرها أو تقسيمها الى متوسطة واعدادية، على الرغم من الارتفاع الكبير بأعداد الطالبات، لان شطر المدارس الثانوية للبنات يتطلب أن يكون دوام احدى المدرستين المتوسطة أو الاعدادية دوام عصري أو مسائي، وهذا التقسيم يضفي الكثير من التعقيد على دوام الطالبات في المدارس وممانعة الكثير من اهالي الطالبات بتأخر الطالبات في الدوام العصري، وهذا عكس ما يحصل في المدارس الثانوية للبنين تماماً، اذ جرى شطر اغلب المدارس الثانوية للبنين الى متوسطة واعدادية بسبب كثرة اعداد الطلبة، باعتبار ان الطلبة في المدارس الثانوية لهم القدرة على الدوام في المدارس ذات الدوام المزدوج العصري والمسائي، هذا من جانب ومن جانب آخر غالباً ما يتم مراعاة تعيين التدريسيات في الاماكن القريبة من اماكن سكنهن لاعتبارات اجتماعية وثقافية تميزهن عن التدريسيين من الذكور الذين يتم تعينهم ابتداءً في المناطق النائية أو الريفية.

جدول (2)

يبين توزيع وحدات العينة حسب عدد سنوات الخدمة في مؤسسة التعليم الثانوي

الفئات	التكرار	%
6-2	25	15,6
11-7	53	33,1
16-12	22	13,8
21-17	35	21,8
26-22	10	6,2
31-27	6	3,8
36-32	5	3,1
41-37	2	1,3
46-42	2	1,3
المجموع	160	100
الوسط الحسابي	14,6	
الانحراف المعياري	8,91	

يبين الجدول (2) الى عدد سنوات خدمة المبحوثين في التعليم الثانوي الحكومي والاهلي في مدينة الديوانية، إذْ بلغ عدد المبحوثين الذين لديهم خدمة تتراوح بين (6-2) سنة (25) مبحوثاً وبنسبة (15,6%)، بينما بلغ عدد المبحوثين الذين تراوحت خدمتهم من (11-7) سنة (53) وبنسبة مقدارها (33,1%)، اما من تراوحت خدمتهم بين (16-12) فقد بلغوا (22) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (13,8%)، ويتراوح عدد المبحوثين الذين لديهم خدمة (21-17) سنة (35) مبحوثاً بنسبة تصل الى (21,8%)، بينما تراوحت من لديهم خدمة (26-22) سنة (10) مبحوثين وبنسبة مقدارها (6,2%)، بينما تراوحت من لديهم خدمة (36-32) سنة (5) مبحوثين وبنسبة بلغت (3,1%)، اما المبحوثين الذين تراوحت خدمتهم (41-37) سنة (2) من المبحوثين وبنسبة بلغت (1,3%)، وقد بلغت اعداد المبحوثين الذين تراوحت خدمتهم (46-42) سنة (2) من المبحوثين أيضاً وبنسبة مقدارها (1,3%).

يستنتج من بيانات الجدول (2)، ان المبحوثين يتمتعون بسنوات خدمة تتراوح ما بين (11-7) سنة، جاءت في المرتبة الاولى، ومن المرجح أن يكون تقدم هذه الفئة من سنوات الخدمة على الفئات الاخرى الى حملة التعيينات الاخيرة والتي شملت العديد من الشباب الذين باشروا التدريس في المؤسسات التعليمية بصيغة

عقود وبدون أجر، اما المبحوثين الذين تتراوح عدد سنوات خدمتهم ما بين (12-26) سنة بلغت اعدادهم (67) مبحوثا، وبنسبة مقدارها (41,8%)، اما المبحوثين الذين تجاوزت سنوات خدمتهم عن (26) سنة فغالبا ما يكون هؤلاء قريبين من سن التقاعد، أو من التدريسيين المتقاعدين الذين يعملون في المدارس الاهلية.

جدول (3)
يبين توزيع العينة حسب متغير التحصيل الدراسي

المستوى التعليمي	التكرار	%
بكالوريوس	121	75,6
ماجستير	26	16,3
دكتوراه	13	8,1
المجموع	160	100

توضح معطيات الجدول (3) توزيع افراد العينة بحسب متغير التحصيل الدراسي لأعضاء الهيئة التدريسية للمدارس الثانوية في مدينة الديوانية، إذْ تم توزيعها الى (3) فئات تبدأ بفئة حملة شهادة البكالوريوس، وتنتهي بفئة حملة شهادة الدكتوراه، واتضح أن أكثر المبحوثين ضمن فئة حملة شهادة البكالوريوس وبنسبة (75,6%)، تليها فئة حملة شهادة الماجستير وبنسبة (16,3%) اما المبحوثين الذين تحصيلهم الدراسي ضمن فئة حملة شهادة الدكتوراه بلغت نسبتهم (8,1%). تشير بيانات الجدول اعلاه الى ان النسبة الاعلى من المبحوثين هم من حملة شهادة البكالوريوس، والذي يعد المعيار الاهم الذي تعتمدهُ وزارة التربية لتعيين اعضاء الهيئة التدريسية في المدارس الثانوية، وبما أن المؤسسات التعليمية العراقية تعد الرافد الاساسي لتطور المجتمع وتحديثه، فهي بحاجة الى ملاحقة التغير ومواكبة التحديث والتطور العالمي في مجال التعليم، لكي تَتمكن من تقديم خدمات تعليمية تساهم في تحديث المجتمع وتطوره، وهذا يتطلب استخدام التقنيات والاساليب الحديثة والمتطورة لتحسين جودة التعليم في العراق، ويعد الاهتمام بالمعلم وتطوير أدائه الى جانب الشهادة التي يحصل عليها، المحور الاساسي الذي ترتكز عليه العملية التعليمية التي لا يمكن أن يكتب لها النجاح بدون كوادر تعليمية مؤهلة ومدربة بشكل جيد، لكن المتعارف علية وغير قابل للشك، ان المعلم والمدرس العراقي يُعلم ويدرس طلبته وفقاً للطريقة التقليدية التي تعلم بها، وهذا لا يعني التنكيل بالأسلوب التقليدي للتعلم، وانما لكل عصر متطلباته الخاصة بالتعليم، فالمعلم اليوم يجب أن يكتسب المهارات وطرق التعليم الحديثة القائمة على الحوار والمناقشة.

جدول (4)
يبين الدخل الشهري لأفراد عينة البحث

الدخل الشهري	التكرار	%
يقل عن الحاجة	65	40,6
يسد الحاجة	92	57,5
يفيض عن الحاجة	3	1,9
المجموع	160	100

يبين الجدول (4) الدخل الشهري للمبحوثين. إذْ تبلغ نسبة (40,6%) من المبحوثين الذين يكون دخلهم الشهري يقل عن الحاجة، يليها نسبة مرتفعة نسبياً من العينة بلغت (57,5%) ممن يعتبرون دخلهم الشهري يسد الحاجة، اما النسبة المتبقية من العينة والبالغة (1,9%) للذين اجابوا بأن دخلهم الشهري فائض عن الحاجة.

يستنتج من بيانات الجدول اعلاه، أن الغالبية العظمى من المبحوثين، وبنسبة (57,5%) أفادوا بأن دخلهم الشهري يسد الحاجة، بمعنى أن معدل الدخل الشهري للمبحوثين يكفي لتغطية الحاجات الأساسية فقط،

مثل الغذاء والملبس والمواصلات، دون أن يشمل النفقات الحيوية الأخرى كالسكن الملائم أو الخدمات الصحية أو التعليم العالي، في المقابل اكد (40,6%) من أفراد عينة البحث بأن دخلهم يقل عن الحاجة، مما يعكس حالة من العجز الاقتصادي لديهم في تلبية حتى الاحتياجات الأساسية، وتلك البيانات تشير الى وجود ضغوط اقتصادية حادة يعاني منها غالبية المبحوثين، إذ أن ما يقارب (98,1%) من العينة (يشمل فئتي يقل عن الحاجة ويسد الحاجة) لا يحققون مستوى من الدخل يضمن العيش الكريم أو يتيح لهم فرص المشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهو ما قد يؤثر سلباً على استعدادهم للمشاركة العامة، خصوصاً في ظل التحديات المعيشية.

ثانياً: نتائج بيانات ظاهرة البحث ومناقشتها

جدول (5)

يبين مدى سماح المبحوثين للطلبة بالتعبير عن افكارهم بحرية داخل الفصل الدراسي

الإجابة	التكرار	%
نعم اسمح للطلبة بالتعبير عن افكارهم بحرية	29	18,1
أحياناً اسمح للطلبة بالتعبير عن افكارهم بحرية	72	45
لا أسمح للطلبة بالتعبير عن افكارهم بحرية	59	36,9
المجموع	160	100

يبين الجدول (5) مدى سماح المبحوثين لطلبتهم بالتعبير عن افكارهم وآرائهم بحرية داخل الفصل الدراسي، إذْ بلغت نسبة المبحوثين الذين يسمحون أحياناً للطلبة بالتعبير عن افكارهم (45%) وبواقع (72) مبحوثاً، في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين لا يسمحون للطلبة بالتعبير عن افكارهم (36,9%) وبواقع (59) مبحوثاً، اما المبحوثين الذين يسمحون للطلبة بالتعبير عن افكارهم بلغت نسبتهم (18,1%) وبواقع (29) مبحوثاً من افراد عينة البحث.

يستنتج من بيانات الجدول (5) ان اغلب المبحوثين يسمحون احياناً لطلبتهم بالتعبير عن افكارهم، قد يكون التدريسيين المسؤولين المباشرين عن ادارة الفصل الدراسي بشكل جيد، وبالتالي يكون السماح أو عدم السماح للطلبة بالتعبير عن افكارهم عائد الى المدرس (المدرسة) بالدرجة الاولى، وبالرغم من صحة هذا الافتراض الّا هناك عوامل أو متغيرات أخرى قد تفرض نفسها على قرار المدرس بالسماح للطلبة من عدمه بالتعبير عن افكارهم داخل الفصل الدراسي، ومنها حجم الفصل الدراسي والوقت المحدد للمدرس، فالأعداد الكبيرة للطلبة داخل الفصل الدراسي قد تكون من التحديات المهمة التي تفرض نفسها على التدريسي بعدم السماح للطلبة بالتعبير عن افكارهم، وفي حالة السماح للطلبة بالحوار والمناقشة فالوقت القصير المحدد للتدريس لا يكفي لتغطية المنهج الدراسي المحدد، والذي يكون المدرس مطالب بإكماله والّا تعرض للمساءلة من قبل الادارة والمشرفين الاختصاص.

اما المبحوثين الذين أكدوا على السماح للطلبة بالتعبير عن افكارهم، فمن المحتمل ان تعود اسباب ذلك الى التدريسي الذي يؤمن بأسلوب الحوار والمناقشة وحرية الطلبة بالتعبير عن افكارهم وآرائهم بحرية داخل الفصل الدراسي، فضلاً عن وجود عدد قليل من المدارس الثانوية تكون فيها الفصول الدراسية ذات احجام قليلة، تسمح بإتاحة الفرصة للطلبة بالمناقشة والافصاح عن آرائهم داخل الفصل الدراسي.

جدول (6)

يبين انتخاب الطلبة لممثلين عنهم لطرح مشاكلهم واقتراحاتهم أمام الادارة والمدرسين

الاجابة	التكرار	%
نعم ينتخب الطلبة ممثلين عنهم لطرح مشكلاتهم واقتراحاتهم	4	2,5
ينتخب الطلبة ممثلين عنهم لطرح مشكلاتهم واقتراحاتهم الى حد ما	6	3,8
لا ينتخب الطلبة ممثلين عنهم لطرح مشكلاتهم واقتراحاتهم	150	93,7

المجموع	160	100

توضح معطيات الجدول (6) آراء المبحوثين حول انتخاب الطلبة لممثلين عنهم لطرح مشاكلهم واقتراحاتهم امام الادارة المدرسية، واتضح ان (2,5%) وبواقع (4) مبحوثين يرون بأن طلبة التعليم الثانوي ينتخبون ممثلين عنهم لطرح مشاكلهم وآرائهم، اما المبحوثين الذين يرون الى حد ما ينتخب طلبة التعليم الثانوي ممثلين عنهم بلغت نسبتهم (3,8%) وبواقع (6) مبحوثاً، في حين بلغ عدد المبحوثين الذين يرون بان طلبة التعليم الثانوي لا ينتخبون ممثلين عنهم لطرح مشاكلهم واقتراحاتهم امام الادارة والمدرسين بلغت نسبتهم (93,7%) وبواقع (150) مبحوثاً من افراد عينة البحث.

توضح معطيات الجدول (6) ان الغالبية العظمى من المبحوثين يرون ان طلبة التعليم الثانوي لا ينتخبون ممثلين عنهم لطرح اقتراحاتهم ومشكلاتهم امام الادارة والمدرسين، وهذه المعطيات تشير الى عدم افساح المجال لطلبة المدارس الثانوية في مدينة الديوانية للتعبير عن آرائهم ومقترحاتهم امام ادارة المدرسة والتدريسيين، فعدم انتخاب الطلبة للمثلين عنهم يحرمهم من ممارسة تجربة ديمقراطية تساهم في ترسيخ اسس الحوار بين الطلبة والتدريسيين وادارة المدرسة، فضلاً عن تدعيم اسس مشاركتهم وتمكينهم من التعبير عن آرائهم بشكل علني حول القضايا التي تخص المدرسة والمجتمع، وبالتالي عدم وجود ذلك الدعم يفقدهم تجربة ديمقراطية تكسبهم القدرة للقيام بمختلف الادوار السياسية والاجتماعية. كما ان انتخاب ممثلين عن الطلبة يلعب دوراً هاماً في تمثيل آراء الطلبة في مختلف المسائل المؤثرة على الحياة المدرسية. ويمنحهم الفرصة للتأثير على قراراتها، فممثلين الطلبة يعدون بمثابة حلقة الوصل بين الطلبة وإدارة المدرسة، وانتخاب الطلبة للممثلين عنهم تعد الوسيلة المباشرة لتحقيق طموحاتهم ورغباتهم، وترسيخ المزيد من القيم الإيجابية للمجتمع المدرسي.

جدول (7)

يبين مدى اهتمام أفراد عينة البحث بالسياسة

الاجابة	التكرار	%
نعم أهتم كثيراً بالسياسة والانشطة السياسية	9	5,6
أهتم بالسياسة والانشطة السياسية الى حد ما	22	13,8
لا أهتم بالسياسة والانشطة السياسية	129	80,6
المجموع	160	100

يبين الجدول (7) مدى اهتمام المبحوثين بالسياسة والانشطة السياسية، وقد تبين أن نسبة المبحوثين الذين يهتمون بالسياسة (5,6%) وبواقع (9) مبحوثاً، اما المبحوثين الذين يهتمون احياناً بالسياسة بلغت نسبتهم (13,8) وبواقع (22) مبحوثاً، في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين لا يهتمون بالسياسة (80,6) وبواقع (129) مبحوثاً من افراد عينة البحث.

يتضح من معطيات الجدول (7) ان الغالبية العظمى من المبحوثين لا يهتمون بالسياسة، وبذلك يكون باب الفصل الدراسي في المدارس الثانوية مُغلقاً أمام أي نقاش سياسي، واصبحت النخب المثقفة بعيدة عن الاهتمام بالأنشطة والثقافة السياسية، وهو بمثابة تمهيد لغياب التنشئة السياسية في المدارس الثانوية، والتي تعد العنصر الاساسي في تنشئة شباب قادرين على تَعزيز الديمقراطية واستدامتُها. وبما ان الطلبة يعتبرون بعض اعضاء الهيئة التدريسية في لمدارس الثانوية قدوة لهم، فقد يتأثر الكثير منهم بمُمارستهم السياسة، إذْ يُمكن أن يُؤثّر تعاون التدريسيين ايجاباً على تَصورات الطلبة لسياق المدرسة العام والفصل الدراسي، وقد يكون لتلك التصورات تأثيراً غير مباشراً على التنشئة السياسية للطلبة. وبالتالي يُؤثّر التدريسيين غير المهتمين بالسياسة سلباً على الممارسة السياسية والثقافية للطلبة، وفهمهم للديمقراطية والمواطنة، ونواياهم المستقبلية للمُشاركة في العملية السياسية، باعتبار أن مُعظم الطلبة لا يحق لهُم التصويت، إلا أنه ينبغي عليهُم على أقل تقدير البدء في تكوين فهم عام للمشهد السياسي ولكيفية ارتباط الحكومة بحياة المُواطن العادي.

جدول (8)

يبين مدى تدريس مبادئ الديمقراطية في المناهج الدراسية للتعليم الثانوي

الاجابة	التكرار	%

نعم يتم تدريس مبادئ الديمقراطية في المناهج الدراسية حالياً	29	18,1
يتم تدريس مبادئ الديمقراطية في المناهج الدراسية الى حدّ ما حالياً	30	18,8
لا يتم تدريس مبادئ الديمقراطية في المناهج الدراسية حالياً	101	63,1
المجموع	160	100

توضح بيانات الجدول (8) مدى تدريس مبادئ الديمقراطية• في المناهج الدراسية للتعليم الثانوي حالياً بحسب اراء المبحوثين، إذْ بلغت نسبة المبحوثين الذين يرون ان مبادئ الديمقراطية يتم تدريسها في المناهج الدراسية للتعليم الثانوي حالياً (18,1%) وبواقع (29) مبحوثاً، اما المبحوثين الذين يرون الى حدّ ما يتم تدريس المبادئ الديمقراطية في المناهج الدراسية للتعليم الثانوية حالياً بلغت نسبتهم (18,8%) وبواقع (30) مبحوثاً، في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين يرون لا يتم تدريس المبادئ الديمقراطية في المناهج الدراسية للتعليم الثانوي حالياً بلغت نسبتهم (63,1%) وبواقع (101) مبحوثاً من افراد عينة البحث.

يتضح من بيانات الجدول (8) ان غالبية المبحوثين يرون بأنه لا يتم تدريس المبادئ الديمقراطية في المناهج الدراسية للتعليم الثانوي حالياً، على الرغم من وجود بعض المناهج الدراسية التي تتناول موضوعة الديمقراطية بشكل مبسط مثل التربية الوطنية وعلم الاجتماع للصف الخامس الادبي، كما يُلاحظ ان اجابات المبحوثين توكد عدم تدريس مبادئ الديمقراطية في المناهج الدراسية ومن المرجح ان يكون سبب ذلك ان المواد المذكورة اعلاه توجد في فرع الدراسات الادبية ذلك الفرع الذي انحصرت الدراسة فيه بشكل كبير بسبب توجه الطلبة للدراسة في الفرع العلمي، هذا من جانب ومن جانب آخر ان اغلب اعضاء الهيئة التدريسية لا يتمتعون بالمهارات الكافية لتدريس قيم ومبادئ الديمقراطية، فضلاً عن وجود البيئة المدرسية غير الملائمة لتدريس الديمقراطية في مرحلة التعليم الثانوي بسبب احجام الفصول الدراسية الضخمة والدوام المزدوج والثلاثي في البناية المدرسية الواحدة.

جدول (9)

يبين مدى مساهمة المناهج الدراسية الحالية في خلق ثقافة سياسية ديمقراطية للطلبة

الخيارات	التكرار	%
نعم المناهج الدراسية الحالية تساهم في خلق ثقافة سياسية ديمقراطية للطلبة	14	8.8
تساهم المناهج الدراسية الحالية الى حد ما في خلق ثقافة سياسية ديمقراطية للطلبة	17	10,6
المناهج الدراسية الحالية لا تساهم في خلق ثقافة سياسية ديمقراطية للطلبة	129	80,6
المجموع	160	100

يبين الجدول (9) مدى مساهمة المناهج الدراسية الحالية في خلق ثقافة سياسية لطلبة التعليم الثانوي بحسب آراء المبحوثين، فكانت نسبة المبحوثين الذين يرون ان المناهج الدراسية الحالية تساهم في خلق ثقافة سياسية ديمقراطية لطلبة الثانوية (8,8%) وبواقع (14) مبحوثاً، اما المبحوثين الذين يرون ان المناهج الدراسية الحالية تساهم الى حدّ ما في خلق ثقافة سياسية ديمقراطية لطلبة التعليم الثانوي بلغت نسبتهم (10,6%) وبواقع (17) مبحوثاً، في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين يرون ان المناهج الدراسية لا تساهم

• توضيح مبسط لمبادئ الديمقراطية وأهمها: الانتخابات الحرة والنزيهة، وحرية الرأي والمعتقد، وسيادة القانون، وما الى ذلك.

في خلق ثقافة سياسية ديمقراطية لطلبة التعليم الثانوي (80,6%) وبواقع (129) مبحوثاً من افراد عينة البحث.

يستنتج من بيانات الجدول (9) ان الغالبية العظمى من المبحوثين يرون ان المناهج الدراسية الحالية لا تساهم في خلق ثقافة سياسية ديمقراطية لطلبة التعليم الثانوي وهذا يدلل على ان المناهج الدراسية المطبقة في التعليم الثانوي لا تساهم في زيادة الوعي السياسي للطلبة، ذلك الوعي الذي ينعكس بشكل سلبي على ما يعرفه المجتمع المدرسي عن الاليات السياسية وعمليات اتخاذ القرار السياسي، فضلاً عن ضعف تصوراتهم عن الاحداث السياسية المهمة مثل الانتخابات وكيفية اقامتها، والمشاركة فيها وما الى ذلك.

جدول (10)

يبين مدى ملاءمة بيئة التعليم الثانوي لتعليم الديمقراطية

الاجابة	التكرار	%
نعم ملاءم لتعليم الديمقراطية	13	8,1
ملاءم الى حد ما لتعليم الديمقراطية	21	13,1
غير ملاءم لتعليم الديمقراطية	126	78,8
المجموع	160	100

يوضح الجدول (10) ملائمة بيئة التعليم الثانوي لتعليم الديمقراطية بحسب اراء المبحوثين، فخيار المبحوثين الذين يرون ان بيئة التعليم الثانوي ملائمة للتعليم الديمقراطية بلغت نسبتهُ (8,1%) وبواقع (13) مبحوثاً، اما المبحوثين الذين يرون ان بيئة التعليم الثانوي ملائمة الى حد ما لتعليم الديمقراطية بلغت نسبتهم (13,1%) وبواقع (21) مبحوثاً، في حين كانت نسبة المبحوثين الذين يرون ان بيئة التعليم الثانوي غير ملائمة لتعليم الديمقراطية (78,8%) وبواقع (126) مبحوثاً من افراد عينة البحث.

يستنتج من بيانات الجدول (10) ان النسبة الاعلى من افراد عينة البحث يرون عدم ملائمة بيئة التعليم الثانوي لتعليم الديمفراطية، مما يدلل على عجز التعليم الثانوي الحالي على ترسيخ قيم ومبادئ الديمقراطية في نفوس واذهان الطلبة، لان ترسيخ مثل تلك القيم يتطلب بيئة مدرسية ملائمة لترسيخ قيم ومبادئ الديمقراطية. إن تبني العراق للديمقراطية كنظام سياسي، يتطلب تثقيف وتدريب المواطنين كأفراد على استيعاب القيم الديمقراطية وممارستها كمخرجات للنظام التعليمي في البلد، وبهذا المعنى من الأهمية أن يستوعب الطلاب الفكر والقيم الديمقراطية في العراق، فالقيم الديمقراطية وفقاً للمنظور الاجتماعي تعد من العوامل الُمهمة المتحكمة في طبيعة العلاقات والوقائع والأحداث التي تحدث في حياة الأفراد في البلد الذي يعد حديث العهد في الديمقراطية كأسلوب، ومع ذلك، لم يشكل اكتساب الطلبة للمهارات الحياتية والقيم الديمقراطية أهمية تذكر في البرامج التعليمية في البلد، بل يتم التعامل مع هذه القضايا نظرياً في النهج التعليمي القائم، لذلك لابد من تبني قضية القيم وإعطائها أهمية في البرامج التعليمية في العراق باعتبار شباب اليوم هم مواطنو الغد، ففي عالم اليوم تعد المؤسسات التعليمية متمثلة بالمدارس الثانوية من المؤسسات المهمة في تجسيد قيم الديمقراطية تلك القيم التي تساعد الطلبة في التعرف على أنفسهم وتمكينهم من المشاركة في الحياة المهنية والسياسية والاجتماعية كأفراد واعين. فالمدرسة كمجتمع مصغر تساهم في دمج قيم ومبادئ الديمقراطية في اذهان ونفوس الطلبة، ولكي يكتسب الطلبة قيم ومبادئ الديمقراطية يجب توفير بيئة ملائمة للطلبة حول قضايا مثل التعاون والتسامح والثقة والمسؤولية واحترام الكرامة الإنسانية والاستقلال والصداقة والمساواة والعدالة والصدق والتنوع واحترام الخصوصية والحرية والاستقلال وتحقيق السعادة واحترام الحياة والعدالة والانفتاح على الإبداع وتقدير الذات واحترام الآخرين والثقة بالنفس ومساعدة بعضنا البعض والوقوف ضد التمييز.

ثالثاً: اختبار الفرضيات ومناقشتها

الفرضية **(1):** (إنّ هناك فرقاً إحصائياً بين الذكور والإناث من حيث الاهتمام بالسياسة).

جدول (11)

يبين العلاقة بين الجنس والاهتمام بالسياسة

الجنس	الاهتمام بالسياسة	المجموع

	نعم أهتم	أهتم الى حد ما	لا أهتم	
أناث	3	8	79	90
ذكور	6	14	50	70
المجموع	9	22	129	160
قيمة (2χ) المحسوبة	6,76			
قيمة (2χ) الجدولية	5,99			
درجة الحرية	2			
P-Value	0,034			

أظهرت نتائج اختبار كاي تربيع الوارد في الجدول أعلاه وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس (ذكور، إناث) ومستوى الاهتمام بالسياسة. إذ بلغت قيمة كاي المحسوبة (6,76) وهي أكبر من القيمة الجدولية (5,99) عند مستوى دلالة (0,05) ودرجة حرية (2). كما بلغت القيمة الاحتمالية (P. Value = 0.034).

وبناءً عليه نقبل الفرضية (1) للبحث، ونرفض الفرضية الصفرية التي تنص على (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث من حيث الاهتمام بالسياسة).

يستنتج أن هناك فرقاً معنوياً بين الإناث والذكور في مستوى الاهتمام بالسياسة، بمعنى أن متغير الجنس يلعب دوراً مؤثراً في تحديد درجة الاهتمام بالشأن السياسي لدى اعضاء الهيئة التدريسية في المدارس الثانوية الحكومية والاهلية في العراق. مما يعزز أهمية أخذ الفروق بين الجنسين بعين الاعتبار عند دراسة التوجهات السياسية للأفراد، فالاهتمام بالشأن السياسي ليس ظاهرة موحدة بين أفراد المجتمع، بل يتأثر بعوامل اجتماعية منها مُتغير الجنس وبشكل واضح.

الفرضية **(2):** (إنّ هناك فرقاً إحصائياً بين التحصيل الدراسي والاهتمام بالسياسة)

جدول (12)

يبين العلاقة بين مستوى التحصيل الدراسي والاهتمام بالسياسة

مستوى التحصيل الدراسي	الاهتمام بالسياسة			المجموع
	نعم أهتم	أهتم الى حد ما	لا أهتم	
بكالوريوس	5	11	105	121
ماجستير	2	6	18	26
دكتوراه	2	5	6	13
المجموع	9	22	129	160
قيمة (2χ) المحسوبة	15,11			
قيمة (2χ) الجدولية	9,49			
درجة الحرية	4			
P-Value	0,0045			

بينت نتائج اختبار كاي تربيع للجدول أعلاه وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحصيل الدراسي ومستوى الاهتمام بالسياسة. حيث بلغت قيمة كاي المحسوبة (15,11)، وهي أكبر من القيمة الجدولية (9,49) عند مستوى دلالة (0,05) ودرجة حرية (4)، مما يدل على وجود فروق معنوية بين مستويات التحصيل الدراسي فيما يتعلق بالاهتمام بالشأن السياسي. كما بلغت القيمة الاحتمالية (P. Value) (0.0045)، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0,05)،

وبناءً عليه نقبل الفرضية (2) للبحث، ونرفض الفرضية الصفرية، وتشير هذه النتيجة إلى أن مستوى التحصيل الدراسي يؤثر بوضوح على مدى اهتمام الأفراد بالشؤون السياسية، حيث يظهر أن الكوادر التدريسية في المدارس الثانوية الاهلية والحكومية ذوي التحصيل الأعلى (مثل حملة شهادات الماجستير

والدكتوراه) يميلون إلى الاهتمام بالشأن السياسي بدرجة أكبر مقارنة بالأفراد الحاصلين على درجات أكاديمية أدنى. ويعكس هذا الاتجاه العلاقة المتوقعة بين المستوى التعليمي والوعي السياسي، إذ أن التعليم العالي ذو الجودة يرتبط عادة بتنمية القدرات النقدية والفهم الأعمق للقضايا العامة، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الاهتمام والمشاركة السياسية.

وعليه، يجب التركيز على ضرورة تعزيز مناهج التربية المدنية والسياسية في مختلف مراحل التعليم لتعزيز الاهتمام بالشأن العام، خاصة لدى الفئات التدريسية ذات التحصيل الأكاديمي المنخفض، بما يساهم في بناء قاعدة أوسع من المواطنين الفاعلين سياسياً في المستقبل.

الفرضية **(3):** (إنّ هناك فرقاً إحصائياً بين التحصيل الدراسي ومدى مساعدة التعليم الثانوي في بناء ثقافة ديمقراطية)

جدول (13)

يبين العلاقة بين مستوى التحصيل الدراسي ومدى مساعدة بيئة التعليم الثانوي في بناء ثقافة ديمقراطية.

مستوى التحصيل الدراسي	بيان مدى مساعدة التعليم الثانوي في بناء ثقافة ديمقراطية			المجموع
	نعم يساعد	**يساعد الى حد ما**	**لا يساعد**	
بكالوريوس	**16**	**20**	**85**	**121**
ماجستير	**صفر**	**4**	**22**	**26**
دكتوراه	**صفر**	**2**	**11**	**13**
المجموع	**16**	**26**	**118**	**160**
قيمة (2χ) المحسوبة	**6,01**			
قيمة (2χ) الجدولية	**9,49**			
درجة الحرية	**4**			
P-Value	**0,1987**			

أظهرت نتائج اختبار كاي تربيع للجدول أعلاه عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحصيل الدراسي وتصور الأفراد لدور التعليم الثانوي في بناء ثقافة ديمقراطية. حيث بلغت قيمة كاي المحسوبة (6,01)، وهي أقل من القيمة الجدولية (9,49) عند مستوى دلالة (0,05) ودرجة حرية (4)، مما يدل على أن الفروق بين مستويات التحصيل الدراسي في هذا التصور ليست معنوية. كما أن القيمة الاحتمالية (P. Value) بلغت (0,1987)، وهي أعلى من مستوى الدلالة التقليدي (0,05).

وبناءً عليه نرفض الفرضية (3) للبحث، ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية ومدى مساعدة التعليم الثانوي لبناء ثقافة ديمقراطية)، وتشير هذه النتيجة إلى أن تصورات الكوادر التدريسية في المدارس الثانوية الحكومية والاهلية في العراق حول دور التعليم الثانوي في تعزيز الثقافة السياسية تتسم بالتجانس النسبي بغض النظر عن مستوى تحصيلهم العلمي، وهو ما قد يدل على أن التعليم الثانوي في العراق يفتقر للجودة ولم يؤد دوراً تفاضلياً واضحاً في بناء هذه الثقافة.

الفرضية **(4):** (إنّ هناك فرقاً إحصائياً بين مقدار الدخل الشهري والنظرة لمدى ملائمة بيئة التعليم الثانوي للديمقراطية)

جدول (14)

يبين العلاقة بين بين مقدار الدخل الشهري وبيان مدى ملاءمة بيئة التعليم الثانوي لتعليم الديمقراطية

مستوى التحصيل الدراسي	بيان مدى ملاءمة بيئة التعليم الثانوي لتعليم الديمقراطية			المجموع
	نعم ملاءمة	ملاءمة الى حد	بيئة غير	

	لتعليم الديمقراطية	ما لتعليم الديمقراطية	ملاءمة لتعليم الديمقراطية	
يقل عن الحاجة	4	7	54	65
يسدّ الحاجة	8	12	72	92
يزيد عن الحاجة	1	2	صفر	3
المجموع	13	21	126	160
قيمة ($\chi 2$) المحسوبة	0,61			
قيمة ($\chi 2$) الجدولية	9,49			
درجة الحرية	4			
P-Value	0,7375			

بينت نتائج اختبار كاي تربيع للجدول أعلاه عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقدار الدخل الشهري ومدى تصور الأفراد لملاءمة بيئة التعليم الثانوي لتعليم الديمقراطية. حيث بلغت قيمة كاي المحسوبة (0,61)، وهي أقل بكثير من القيمة الجدولية (9,49) عند مستوى دلالة (0,05) ودرجة حرية (4)، مما يدل على أن الفروق بين الفئات المختلفة للدخل الشهري فيما يتعلق بتصوراتهم لملاءمة بيئة التعليم الثانوي ليست ذات دلالة معنوية. كما أن القيمة الاحتمالية (P. Value) بلغت (0,7375)، وهي أعلى بكثير من مستوى الدلالة التقليدي (0,05).

وبناءً عليه نرفض الفرضية (4) للبحث، ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات الدخل المختلفة والنظرة لمدى ملاءمة بيئة التعليم الثانوي لتعليم الديمقراطية).

وتشير هذه النتيجة إلى أن تصورات اعضاء الهيئة التدريسية في المدارس الثانوية الحكومية والاهلية في العراق المرتبطة ببيئة التعليم الثانوي ومدى ملائمتها لقيم الديمقراطية تتسم بالتجانس بينهم بغض النظر عن فروقاتهم الاقتصادية، مما يعكس تأثيراً محدوداً لمستوى الدخل الشهري على تشكيل هذه التصورات.

رابعاً: الاستنتاجات

وقد تَوصل البَحث الى مَجموعة مِن النَتائج اهمها:

1) اظهرت بيانات البحث بأنه لا يتم تدريس المبادئ الديمقراطية في المناهج الدراسية للتعليم الثانوي.
2) بينت معطيات البحث، عدم ملائمة بيئة التعليم الثانوي لتعليم الديمقراطية، مما يدلل على عجز التعليم الثانوي الحالي على ترسيخ قيم ومبادئ الديمقراطية في نفوس واذهان الطلبة.
3) هناك قناعة لدى غالبية المبحوثين، بعدم انسجام سياسات التعليم العراقية الحالية، مع قيم ومبادئ الديمقراطية.
4) بينت نتائج البحث، ان نسبة كبيرة من المبحوثين تؤكد على عدم المساواة في معاملة الطلبة من قبل اعضاء الهيئة التدريسية.
5) ان غالبية المبحوثين يرون ان التعليم الثانوي لا يساعد في خلق ثقافة سياسية ديمقراطية بين الاجيال الناشئة.
6) ان النسبة الاعلى من المبحوثين يرون ان مخرجات التعليم الثانوي غير ملائمة لعملية التحول الديمقراطي.
7) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث من حيث الاهتمام بالسياسة.
8) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحصيل الدراسي ومستوى الاهتمام بالسياسة.

9) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحصيل الدراسي وتصور الأفراد لدور التعليم الثانوي في بناء ثقافة ديمقراطية.
10) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات الدخل المختلفة والنظرة لمدى ملاءمة بيئة التعليم الثانوي لتعليم الديمقراطية

خامساً: التوصيات

1. الاهتمام بقضية اصلاح التعليم بشكل عام والتعليم الثانوي بشكل خاص في العراق عبر إصدار تشريعات تهتم بإيجاد حلول دائمة لأزمات التعليم المُتفاقمة.
2. توفير بيئة تعليمية تستوفي متطلبات التعليم ذو الجودة تليق بكرامة وإنسانية المجتمع التعليمي في المدارس الثانوية.
3. دعم مبادرات المؤسسات الانسانية الدولية الهادفة لربط التعليم ببناء المواطنة الديمقراطية عبر سياسات تعليمية مؤيدة وداعمة لتعزز الثقافة السياسية الديمقراطية في بيئة التعليم الثانوي.

سادساً: المصادر

أ) المصادر العربية

1. آمال كزيز، اقتصاديات التربية واتجاهات التعليم، الجزائر، المركز الديمقراطي العربي، 2022.
2. محمد محمود الحيلة، تكنلوجيا التعليم بين النظرية والتطبيق، الاردن، الميسرة للنشر والتوزيع، ط2، 2000.
3. جون دوي، المدرسة والمجتمع، ترجمة، احمد حسن الرحيم واخرون، بغداد، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، 1978.
4. ثناء فؤاد عبد الله، اليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
5. احمد ذيبان الربيع، السلوك الديمقراطي في ضوء التجربة الاردنية، عمان، المكتبة الوطنية للطباعة والنشر، 1992.
6. كريستوف فولف، أنثروبولوجيا التعليم: التعليم من منظور جديد، ترجمة موفق على السقار، عمان، دار المناهج للنشر، 2012.
7. صاموبل هنتنغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، القاهرة، دار سعادة الصباح للنشر، 1993.
8. برهان غليون، بيان من اجل الديمقراطية، بيروت، المركز الثقافي العربي للنشر، ط6، 2006.
9. محمد عبد المزة خوان، التحول الديمقراطي في العراق، جامعة القادسية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الاول، المجلد السادس، 2015.
10. تاكيس س. باباس، الشعبوية والديمقراطية الليبرالية: تحليل نظري مقارن، ترجمة عمورية سلطاني، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2021.
11. جميل حمادي، سوسيولوجيا التربية، المغرب (تطوان)، منشورات حمداوي الثقافية، 2018.
12. احمد علي الحاج محمد، علم الاجتماع التربوي المعاصر، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012.
13. مي شبر، رحلتي مع التربية والتعليم، عمان، الصايل للطباعة والنشر، 2012.
14. علي اسعد وطفة وعلي جاسم الشهاب، علم الاجتماع المدرسي: بنيوية الظاهرة المدرسية ووظيفتها الاجتماعية، بيروت، 2003.
15. رشيد حميد زغير ويوسف محمد صالح، الانحراف والصحة النفسية، عمان، دار الثقافة للنشر، 2010.
16. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، 1993.
17. ذوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي مفهومة وادواته واساليبه، عمان، دار الفكر، ط14، 2009.
18. جودت عزت عطوي، اساليب البحث العلمي مفاهيمه وادواته وطرقه الاحصائية، عمان، دار الثقافة للنشر، ط4، 2011.

ب) المصادر الاجنبية

1. Samuel P. Hunting, foreword Francis Fukuyama, political order in changing societies, United States of America, copyright by Yale University, 1968.
2. Dalowar Hossan et al, Research Population and Sampling in Quantitative Study, Malaysia, International Journal of Business and Technopreneurship Volume 13, No 3, 2023.